الراية

جريدة سياسية أسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ / تموز ١٩٥٤م

يا أهلنا الثائرين في عموم المناطق المحررة في سوريا عليكم أن تكونوا على مستوى الوعي والحدث، فتبصروا مكر أعدائكم وفخاخهم السياسية وعلى رأسها الحل السياسي القاتل ودستور الكفر العلماني الذي تهندسه أمريكا عبر أدواتها وصنائعها، وابقوا على عهدكم في الاستمرار بثورتكم حتى النهاية، وحافظوا على تضحيات شهدائكم بأن لا تكون ثمرتها إلا حكماً بالإسلام رغم أنوف كل من يبغونها عوجاً من أعداء الإسلام وأذنابه في ديارنا. ففي ذلك عز الدنيا ونعيم الآخرة بإذن الله عز وجل.

اقرأ في هذا العدد:

- حراك الجزائر ووهم الانتقال الديمقراطي! ...٢
- بالخلافة نقتلع نفوذ الكافر المستعمر من السودان ...٢
- قادة فصائل الشام على خطا صانعيهم فساداً وإفساداً واستبداداً ...٣
- الصادق بلعيد وهينته أبواق لائكيّة صدئة ...٤
- من يوقف جرائم الأمم المتحدة في اليمن؟ ...٤

/Alraiah.HT @ht_alrayah /c/AlraiahNet /alraiah.ht /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ١٦ من ذي القعدة ١٤٤٣هـ الموافق ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٢٢ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٣٩٥ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

حكام الخليج يتسابقون في التطبيع مع كيان يهود

بقلم: المهندس باهر صالح*

لقد أصبح من نافلة القول إن حكام المسلمين ومنهم حكام الخليج هم أدوات رئيسة في مسلسل تصفية قضية فلسطين لصالح كيان يهود، وهم يتسابقون في ذلك أحيانا، أو يتباطؤون تبعا للأوامر العليا التي تأتيهم من واشنطن أو لندن، وتبعا لبعض الحيثيات والمستجدات التفصيلية، ولكنهم بالنهاية متفقون ومتواطئون على تصفية القضية لصالح الاحتلال.

وفي هذا السياق يأتي تأكيد دول مجلس التعاون الخليجي يوم الأربعاء الماضي على مواقف دول المجلس الست "الثابتة من القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، ودعمها لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية".

فحتى هذا التصريح والذي جاء في سياق الرد واتخاذ موقف من الانتهاكات الأخيرة التي قام بها كيان يهود بحق المسجد الأقصى وهو من المفترض أن يكون تصريحا إيجابيا وداعما لقضية فلسطين، إلا أنه يشكل إدانة واضحة وكشفا لمواقف حكام دول الخليج المخزية، فهو يؤكد على أنهم يدعمون دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، أي أنهم لا يدعمون تحرير فلسطين ولا إخراج يهود منها، بل تمكينهم على أكثر من ٨٠٪ من أرض فلسطين، وتقسيم القدس إلى شرقية وغربية ومسامحة يهود بالغربية دون الشرقية، أي أنه تفريط واضح بثلاثة أرباع فلسطين والقدس مقابل دويلة هزيلة تسمى فلسطينية على أقل من ربع مساحة فلسطين، وهو عينه المشروع الأمريكي القديم الذي أقرته الإدارة الأمريكية عام ١٩٥٩م من أجل حل الصراع على نحو يمكّن يهود من الأرض المباركة ويحفظ له أمنه واستقراره في خاصرة الأمة الإسلامية.

أما تصريحهم بأن القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين الأولى، فهو صحيح لو كان الحديث عن الشعوب والناس، وهذا أمر طبيعي لأن فلسطين والقدس والأقصى هوى أفئدة المسلمين وارتباطهم بها نابع من ارتباطهم بالإسلام وبمحمد ﷺ وبسورة الإسراء، وهذا ما يقف شوكة في حلوق الاستعمار ويهود والحكام، أما إن كانوا يقصدون بأنها قضية الحكام الأولى فهذا هراء وكذب صريح، بل كل مواقفهم القديمة والحديثة والمستجدة تذهب باتجاه مصالح الاستعمار وتصفية قضية فلسطين لا نصرتها. ولا أدل على ذلك مؤخرا من حملات ومشاريع التطبيع العلنية التي يشارك فيها حكام الخليج بكل وقاحة وسفور، غير آبهين بعدوان يهود المتواصل على أهل فلسطين، والتي ملأت الآفاق واشتهرت في الجنبات حتى لم تعد تخفى على أحد.

ولقد بات واضحا في السنوات الأخيرة مدى تآمر الحكام، ومنهم حكام الخليج، على قضية فلسطين، بحيث يساهمون بعلاقاتهم والأموال التي اغتصبوها من الأمة الإسلامية، في تذليل العقبات أمام تصفية القضية؛ فمن جانب يقيمون العلاقات العلنية والسرية مع الكيان الغاصب والتي من شأنها أن تفتح المجال أمامه للنفاذ للبلاد الإسلامية شعبيا وتجاريا ولوجستيا، ومن جانب آخر يعملون من خلال علاقاتهم مع بعض الفصائل في قطاع غزة والسلطة على تركيع أهل فلسطين وترويض الممانعين أو المقاومين.

ولقد وجدت الإدارة الأمريكية الحالية والتي سبقتها ضالتها في حكام الخليج لا سيما وهم يتهافتون لنيل رضاها إما عمالة لها أو مسايرة بأوامر من سيدتهم العجوز بريطانيا بعد أن باتت تساير أمريكا طمعا

..... التتمة على الصفحة ٣

جواب سؤال

موجة الغلاء الكبيرة في الأردن

من إصدارات أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة

السؤال: تجتاح الأردن موجة غلاء كبيرة تطال السلع الغذائية الأساسية كالدواجن والزيوت واللحوم الحمراء كما وتطال غيرها من السلع الأخرى، فهل هذه الأزمة المعيشية عابرة أم أن لها أسباباً ضاغطة على النظام الاقتصادي في الأردن نتيجة علاقاته الإقليمية والدولية؟ وما مدى صحة ما يشاع من أن مرض كورونا والحرب الروسية الأوكرانية هما السبب في غلاء الأسعار؟

الجواب: باستعراض الوضع الاقتصادي في الأردن يتبين ما يلي:

أولاً: إن السبب الجامع لموجة الغلاء في الأردن يمكن تلخيصه بعدم رعاية الدولة لمواطنيها، ففيما يجف البحر الميت بسبب استغلال كيان يهود لمياه نهر الأردن ومياه البحر الميت الذي يقيم يهود على شواطئه المنشآت الصناعية الصحية والمعدنية فإن الأردن يقيم في المقابل منشآت صغيرة لا تسمن ولا تغني من جوع... ويمتنع الأردن عن التنقيب الفعّال عن النفط والغاز في محيط البحر الميت والذي قدرت بعض المصادر بأن مصادر الطاقة فيه تمثل ثروة هائلة ومن الطراز الأول... وفي الوقت الذي تتكبد فيه خزينة الدولة خسائر كبيرة في استيراد الغاز من كيان يهود لتشغيل محطات الطاقة الكهربائية بالإضافة لاستخدامات الغاز الأخرى، فإن الأردن من زاوية أخرى لا يعير اهتماماً باستيراد الغاز من دول الخليج الغنية به، ومن زاوية أهم فإنه لا يقيم المحطات النووية لإنتاج الكهرباء واستغلال الكميات الهائلة من اليورانيوم في باطن الأراضي الأردنية... وعلى الرغم من بعض "الطنطنة" عن دراسات في هذا المجال إلا أن النظام الأردني، لو كان صادقاً مخلصاً، فهو قادر على أن يصبح المورد الأول للكهرباء في المنطقة برمتها بفعل الطاقة النووية الهائلة التي تختزنها أراضيه.

ثانياً: ولما أخذ الناس في الأردن يعتمدون بشكل جزئي على الطاقة الشمسية لسد جزء من فواتير الكهرباء في منازلهم ومصانعهم فقد فتحت الحكومة أعينها عليهم ولوحت بفرض ضريبة على الشمس والهواء (الطاقة الهوائية) لوقف هذا التوجه والحد من استفادة المواطنين من هذه الطاقة المجانية، (استهجن خبراء في مجال الطاقة والاقتصاد توجه الحكومة لفرض رسوم دينارين على كل كيلو من القدرة التوليدية من ألواح الطاقة الشمسية التي يستخدمها المواطنون بالمنازل، نظرا لكون تلك الألواح لا تكلّف الحكومة شيئا، ويتمّ تركيبها على نفقة المواطن. موقع ٢٤ ط، ٢٠٢٢/٣/٣).

ثالثاً: ومن أسباب موجة الغلاء الحالية في الأردن ربط الاقتصاد الأردني بالدول الرأسمالية، فالدولار الأمريكي هو احتياطي البنك المركزي الأردني الداعم للدينار، فالدينار الأردني يدور مع الدولار ارتفاعاً وهبوطاً، وهذا يعني أن عجز الدولة عن اعتماد الاحتياطي بالذهب جعل الاقتصاد الأردني أحد التوابع الدولية للاقتصاد الأمريكي، ومن مظاهر هذه التبعية أن أمريكا وبعد جائحة كورونا أخذت تتوجه لرفع نسبة الفائدة (الربا) على القروض بعد أن لامست الصفر، الأمر الذي دفع بالبنك المركزي الأردني لرفع سعر الفائدة (الربا) كذلك: (أثار قرار البنك المركزي الأردني رفع أسعار الفائدة على كافة أدوات سياسته النقدية بمقدار ٥٠ نقطة أساس اعتبارا من يوم الأحد الماضي، تماشيا مع قرار البنك الفدرالي الأمريكي مخاوف المدينين للبنوك من الأفراد والقطاعات الاقتصادية من إقدام المصارف على رفع أسعار الفائدة للتسهيلات الائتمانية بما فيها

..... التتمة على الصفحة ٣

في رحاب دستور الخلافة

دين الدولة الإسلام أم العقيدة الإسلامية أساس الدولة؟!

بقلم: الأستاذ محمد صالح

الدولة هي كيان تنفيذي لمجموعة المفاهيم والمقاييس والقناعات، أي كيان تنفيذي لثقافة المجتمع الذي يرعى فيه شؤون الناس، فكان لا بد للأنظمة التي تطبقها الدولة أن تعبر عن وجهة النظر للمجتمع. والقول إن الدولة لا هوية لها أو هي محايدة، فكرة وهمية ليس لها وجود في الواقع. ومن هنا كانت أهمية المادة الأولى في مشروع دستور دولة الخلافة، الذي وضعه حزب التحرير بين أيدي المسلمين: "العقيدة الإسلامية هي أساس الدولة، بحيث لا يتأتى وجود شيء في كيانها أو جهازها أو محاسبتها أو كل ما يتعلق بها، إلا بجعل العقيدة الإسلامية أساساً له. وهي في الوقت نفسه أساس الدستور والقوانين الشرعية بحيث لا يسمح بوجود شيء مما له علاقة بأي منهما إلا إذا كان منبثقاً عن العقيدة الإسلامية" (مشروع دستور دولة الخلافة صفحة ٣). هذه المادة بينت الأساس الذي ستقوم عليه دولة الخلافة الراشدة الثانية، وهو العقيدة الإسلامية؛ فكل ما يطبق في الدولة إما منبثق عن العقيدة الإسلامية أو مبني عليها، مع نفيها أن تقوم دولة الخلافة على الانتماء للأرض أو العرق أو الجغرافيا أو القومية أو الوطنية. فتكون بحق دولة الأمة الإسلامية مهما تعددت ألوانها وأعراقها ولغاتها وبعدت المسافات بين ولاياتها، وهذا لا ينفي أن الدولة الإسلامية يكون من رعاياها غير المسلمين - ترعى شؤونهم وتطبق عليهم نظام الإسلام - مع تركهم على خصوصياتهم الدينية، قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. أما لماذا لم يكتف في المادة بأن يقول: "دين الدولة الإسلام"، كما هو مدون في دساتير الدويلات القائمة في البلاد الإسلامية؟ فلأن "دين الدولة الإسلام" مصطلح خطير يراد به فصل الدين عن الحياة وعن الدولة، لذا وُضع في دساتير الدول العلمانية التي تحكم البلاد الإسلامية، وهو نص يضرب كل محاولة لتطبيق الإسلام كما حصل في مصر أثناء حكم محمد مرسي غفر الله له. "دين الدولة الإسلام" يعني أن ما يتعلق بالدين من شعائر وأعياد في الدولة يكون من الإسلام، ولكن فيما لا يتعلق بالدين حسب المفهوم الغربي - الشعائر والأعياد والأحوال الشخصية - لا يؤخذ من الإسلام، وهذا منبثق عن عقيدة الغرب؛ فصل الدين الحياة، فهذه الدول التي نصت دساتيرها على أن "دين الدولة الإسلام"! لا تطبق أحكام فصل الخصومات في القضاء وأحكام الاقتصاد والتعليم والسياسة الخارجية والحكم، حسب أحكام الإسلام. أما في الدولة الإسلامية فلا خيار إلا بتطبيق الإسلام كاملاً، وكل حكم يجب أن يكون فيها منبثقا عن العقيدة الإسلامية، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾. [الأحزاب: ٣٦]

من الأقصى المبارك حزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين يدعو جيوش الأمة للذود عن مقام النبي الأكرم ﷺ

دعا حزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين جيوش الأمة للتحرك والتصدي لأعداء الإسلام والمعتدين على جناب النبي الأكرم ومقامه الشريف، كما عزا الحزب استهانة الأعداء بمقدسات الأمة وعقيدتها إلى تخاذل حكام المسلمين وجبنهم وتقاعسهم عن نصرة الدين. جاء ذلك في كلمة ألقيت في باحات المسجد الأقصى المبارك عقب صلاة الجمعة ٢٠٢٢/٦/١٠. وجاء في الكلمة أن مسؤولية الجيوش تكمن تجاه عقيدة الأمة ومقدساتها، وأن الاعتداء على العقيدة والمقدسات لا يكون الرد عليه إلا بإعلان الجهاد في سبيل الله، وما سوى ذلك هو تفريط وخذلان. واعتبر الحزب أن ارتهان جيش باكستان وجيش مصر وجيوش بلاد المسلمين لأمريكا والحكام العملاء جعل هذه الجيوش ذليلة فاقدة للقيمة والفاعلية وفاقدة للإرادة ما جرأ أعداء الإسلام على كل الحرمات لينتهكوها. وتساءل الحزب: هل من قائد فذ ومجاهد عظيم يأخذ على عاتقه تحرير هذه الجيوش من التبعية لأعداء الإسلام؟! هل من قائد رباني يقود هذه الجيوش في ميادين الجهاد نصرة للإسلام ولرسول الله ﷺ؟! ودعا أبناء الأمة في الجيوش ليقوموا بواجبهم عسى الله أن يخرج من بينهم رجالا أتقياء من الضباط والأركان يجددون سيرة خالد بن الوليد وقتيبة بن مسلم وصلاح الدين.

نظرات سياسية

حراك الجزائر ووهم الانتقال الديمقراطي!

بقلم: الأستاذ صالح عبد الرحيم – الجزائر

في أعقاب الحراك الشعبي الذي انطلق في الجزائر يوم ٢٠١٩/٠٢/٢٢م، وفي سياق إنشاء "جزائر جديدة" وفق رؤية المؤسسة الحاكمة في الجزائر، جاءت الضرورة الملحة لوضع دستور جديدٍ للبلاد عبر استفتاء شعبي تقرر يوم ٢٠٢٠/١١/٠١م. وكان من أبرز مواده دَسترة الحراك، وهو ما يعني تبني وركوبَ الحراك الشعبي بغرض إخماده بخدعة اعتباره المنقذ للبلد من "العصابة" الفاسدة التي كانت تحكم! ويجري الآن إيهام الناس بعد استكمال بناء المؤسسات أن الجزائر الجديدة صارت واقعاً، وأن البلد على أبواب إقلاع اقتصادي جديد، الأمر الذي يثير الذهول والسخرية. بينما الحقيقة هي أن ركائزَ منظومةِ الحكم الفاسدة والمفسلة لم يتغير منها شيء، وأن الزمرة الفاسدة التابعة للأجنبي والتي كانت تحكم قبل مجيء تبون رئيساً للجزائر هي نفسها التي تحكم الآن ولكن بثوب جديد، رغم إبعاد مَن أُبعد وسجن مَن سُجن.

وها هي "مبادرة لم الشمل" التي أعلن عنها الرئيس تبون يوم ٢٠٢٢/٠٥/٠٣م والتي تتضمن جولات من الحوار مع من تختارهم السلطة من الأحزاب والشخصيات تنبئ عن مصالحة جديدة بين الزمر المتصارعة على النفوذ باتت بنظر صاحب القرار ضرورة لـ"تقوية الجبهة الداخلية"، سوف تمكن الجميع من اقتسام الثروة والريع من خلال الاستيراد باسم الاستثمار والمشاريع والصفقات، ولكن بالطرق الذكية والأساليب الخفية. علماً أن أهم وأبرز ما بات يؤرق النظام الجزائري (التابع لأوروبا) في هذه الآونة ليس هو الوضع الداخلي بقدر ما هو الصراع الدولي على المنطقة، والأوضاع السياسية في الجوار شرقاً وغرباً وموقف أمريكا من الأحداث التي تجري في المحيط الإقليمي للجزائر، أو بالأحرى التحركات العسكرية الأمريكية عبر وكلائها في ليبيا ومنطقة الساحل الأفريقي وفي شرق القارة وغربها، وما بات مطلوباً من الجيش الجزائري إزاء المستجدات على الساحة الإقليمية جنوباً. علماً أن البلد يشهد في هذه الآونة تردياً اقتصادياً كبيراً وتضخماً وصل إلى مستويات غير مسبوقة.

فحَق لنا الآن بعد اكتمال الدورة، أي بعدما تمكن العملاء من إخماد أو احتواء احتجاجات الجزائر وأغلب الانتفاضات الشعبية الأخيرة في بلاد المسلمين عامةً، أن نتحدث عن المحصلة النهائية لما سمي الثورات العربية، وإحصاء - بصدق - أبرز وأهم الدروس المستخلصة منها، وبالأخص تلك التي أقصي منها الإسلام وأبرز فيها مطلب الحرية والديمقراطية ورُفع فيها شعار الدولة المدنية وتشبثت بفكرة إنهاء حكم العسكر، كحراك الجزائر شباط/فبراير ٢٠١٩م، والثورة الأخيرة في السودان على سبيل المثال لا الحصر، وكذا الثورة التونسية بوصفها تجربة رائدة وناجحة بحسب الكثير. فقد تبين أن:

١- التحول الديمقراطي في بلاد المسلمين هو وهم، والسبب بسيط، وهو أن الديمقراطية تتناقض في الأساس مع هوية الشعوب في هذه البلدان المذكورة وفي غيرها، فضلاً عن أنها هراء وخدعة لا تؤتي قذارَتها إلا إذا تخلى أهل البلاد عن هويتهم، وهيهات!

٢- الديمقراطية تحت سقف الدولة الوطنية سراب يجري وراءه المولعون بحضارة الغرب من النخب العلمانية بشقيها سواء المعادية لهوية الأمة أو الملتحية المتاجرة بالثوابت، حتى إذا وصلوا إلى خط النهاية - بعد عقد أو عقدين أو ربما ثلاثة من عمر الشعوب المقهورة - تبين لهم أن المتحكمين في اللعبة، أذناب المستعمر الغربي، تحايلوا ولم يُنصفوهم! ثم قرروا بعد ذلك إعادة المحاولة، دائماً تحت سقف الدولة الوطنية الوضيعة.

٣- هؤلاء المضبوعون من أبناء الأمة بمفاهيم الغرب عن الحياة فضلاً عن المأجورين، لن ييأسوا أبداً مهما تكرر الفشل من إعادة المحاولة.. فلعلها تنجح في الكرّة الألف أو الألفين! ومَن يدري؟!

٤- التنكر لهوية الأمة ثمنه باهظ! أقله الذلة والهوان في الدنيا! إذ الدخول في لعبة الخصم بقوانينها وقواعدها خيانة تُفضي حتماً إلى اليأس والهزيمة والصغار.

نؤكد من هذا المنبر على أن البديل الوحيد المفضي إلى رضوان الله والمحقق للعزة والرفعة والانتصار إنما هو عودة الخلافة على منهاج النبوة إلى ديار المسلمين من جديد، بوصفها مطلباً شرعياً، علماً أن ما سوف يتحقق على أرض الواقع بقيامها هو من أوجب الواجبات، والذي ليس أقله توحيد الأمة وقهر الأعداء واسترجاع الثروات وإظهار دين الحق على الدين كله. فالخلافة مسألة شرعية بالأساس.

أما من ناحية الواقع ومجريات الأحداث و"إنجازات الدولة الوطنية" التي نشأت على أنقاض حكم الإسلام، في الجزائر وفي غيرها، فقد:

١- أصبح لا يخفى على أحد أن ما تعيشه الأمة الإسلامية اليومَ من ضعفٍ وتشرذمٍ على أساس الفكرة الوطنية الدخيلة المفروضةِ عليها من الغرب، إنما هو حالة شاذة طارئة لن تدوم، نشأت جراء إقدام الكافر المستعمر الغربي على نشر سموم ثقافته ونظرته للحياة وإثارة النعرات من كل صنف في بلاد المسلمين، ثم هدمِ أركان الكيان الجامع للمسلمين وتنفيذ أجندته بتمزيقه إلى أقطار عديدة وكيانات هزيلة لا تقدر على شيء، يحكمها نواطير مجرمون متمرسون على خدمة الأجنبي عبر تضليل الناس وخداعِ الشعوب، مهمتهم الأساسية هي طمس هوية الأمة وفق إرادة المستعمر، ومنع شعوبها من الرقي والتحرر والعودةِ إلى الوحدة والقوة في ظل الإسلام.

٢- تبين أن التغيير في بلاد المسلمين بات ملحاً بالنظر إلى إخفاق كل الدول الوطنية الحالية في إحداث أي نهوض أو تنمية أو تقدم يذكر، علاوة على أن هذه الكيانات المنتهية الصلاحية هي التي أوصلت الشعوب الإسلامية كما هو مشاهد في كل قطر إلى هذه الحالة التعيسة من الفوضى والانسداد، بعد أن أفسدت أحوال الناس على كافة الأصعدة على مدى عقود، وكرست كل أصناف الرداءة والتبعية. وهي الآن حريصة على استمرار حالة التقهقر والانحدار.

٣- بات معلوماً أن الدولة الوطنية الضيقة (أو القومية) التي تُقصي الإسلام عن الحكم إنما هي امتداد لحكم المستعمر في ثوب جديد، وهي بالرغم من كل التضحيات والمآسي إبان الثورات المسلحة وغيرها على المستعمر خلال العقود الماضية لعبة استعمارية جديدة من هذا الطرف أو ذاك بأساليب ووسائل مستحدثة غاية في الخبث والمكر، تجري بواسطتها عرقلة النمو وتكبيل المسلمين في بلادهم وتسويق حضارة الغرب وتثبيت طراز عيشه ونظرته للحياة، وضرب هوية الأمة على جميع المستويات. فهي بالمجمل أداة لتكريس التبعية والهيمنة الرأسمالية الاستعمارية المقيتة على هذه البلدان المكلومة سياسياً واقتصادياً وثقافياً وإطالة عمر سيطرة الغرب على الشعوب الإسلامية.

٤- تبين أن الدولة الوطنية هي في حقيقة الأمر أداة مهمة وفعالة بيد المستعمر من بين أدوات وأساليب أخرى لامتصاص ثروات الأمة ونهب خيرات الشعوب وإفشال أو احتواء ثوراتها المستقبلية كلما ثارت أو انتفضت.

فهل يصح بعد هذه الحقائق وكل تلك المآسي أن نطالب من جديد بدولة مدنية تحت سقف الوطنية؟! ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ ■

بالخلافة نقتلع نفوذ الكافر المستعمر من السودان

بقلم: الأستاذ عبد السلام إسحاق* ـــــ

انطلقت يوم الأربعاء الماضي الجلسة الافتتاحية لمحادثات الحوار السوداني - السوداني بتيسير من الآلية الثلاثية المشتركة، بحضور اللجنة العسكرية بمجلس السيادة برئاسة نائب رئيس المجلس السيادي الانتقالي الفريق أول حميدتي، وحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل إلى جانب المؤتمر الشعبي، وقوى الحرية والتوافق الوطني، وتحالف قوى الحراك الوطني، والجبهة الثورية، والحزب الليبرالي، فيما يزعم المبعوث الأممي فولكر بيرتس دعمهم المرحلة الانتقالية في السودان في كلمته أن القرار في النهاية بيد السودانيين، وأضاف نريد أن نحدث تغييراً حقيقيا من خلال الحوار، ودورنا هو تسهيل الحوار. ودعا حميدتي الأطراف التي امتنعت عن المشاركة في جلسات الحوار المباشر إلى تغليب المصلحة العليا للبلاد والانخراط في الحوار.

إن الأزمة السياسية الحالية في السودان، والتي نشأت منذ ثلاث سنوات، هي في الأصل صراع دولي؛ أمريكا من طرف وأوروبا وخاصة بريطانيا طرفها الآخر، أما أدوات الصراع فهم العسكريون والمدنيون والحركات المسلحة، وبعض الأحزاب، ولجان المقاومة، والتجمعات التي أنشئت عقب الإطاحة بالبشير.

وكان انقلاب البرهان في ٢٥/١٠ الماضي على الحكومة المدنية قد جاء بعد ساعات من اجتماعه بالمبعوث الأمريكي وكان من أجل قصقصة أجنحة أوروبا، وإبعاد أدواتها، فقام البرهان بوضع حمدوك تحت الإقامة الجبرية وضيق عليه الخناق، واعتقل وزراء حكومته، فجن جنون عملاء السفارات الأوروبية، فرفعت قوى الحرية والتغيير شعار اللاءات الثلاثة (لا مفاوضات، لا شراكة، لا شرعية) مع العسكر، ومرت الأيام والشهور وأمريكا تحكم قبضتها. ومع حراك الشارع للضغط بتدبير من عملاء أوروبا، قامت أمريكا بتحريك أدواتها الأخرى متمثلة في الآلية الثلاثية، وقبلها قام فولكر بالجلوس مع الأطراف كافة ومنهم لجان المقاومة التي تم إقناعها بضرورة الجلوس والحوار للخروج من الأزمة القائمة، مع وصول مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية مولي في إلى البلاد قبل بدء جلسات الحوار، وترويض زوار السفارات الغربية، وقد تم بالفعل جلوس الممانعين للحوار مع العسكر بحضور مولي في والسفير السعودي بالخرطوم، ووصف الحوار بأنه غير مباشر.

وأصدرت السفارة الأمريكية بالخرطوم بياناً جاء فيه: "بدعم مقدر من السفارة السعودية وبحضور وفد الولايات المتحدة الأمريكية وممثلين من المكون العسكري وقوى الحرية والتغيير المجلس المركزي، التقوا اليوم التاسع من حزيران/يونيو بغرض تبادل الأفكار حول كيفية حل الأزمة السياسية الراهنة وكذلك الوصول لعملية سياسية تؤدي إلى الانتقال الديمقراطي"، وجاء في البيان: "إننا نحرب بالتزام الطرفين لوضع مصلحة بلادهما أولاً، والحوار مع أصحاب المصلحة الآخرين. هذا الاجتماع لا يشكل بأي حال من الأحوال بديلا للآلية الثلاثية، ولكن يتطابق مع دعم كل المجهودات لبناء الثقة بين الأطراف".

وأكد الناطق الرسمي باسم قوى الحرية والتغيير المهندس عمر الدقير بعد انتهاء الاجتماع المشترك بين الآلية الثلاثية المكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والإيقاد، مع المكتب التنفيذي للحرية والتغيير أنهم على استعداد للتعاطي الإيجابي مع الآلية لتحقيق ما تصبو إليه تحت عنوان "إنهاء الانقلاب" وما ترتب عليه واسترداد مسار التحول المدني الديمقراطي بسلطة كاملة تمثل الجميع.

إن الحقيقة الماثلة للعيان أن مرتزقة السياسة قد أفسدوا حياة الناس، وحولوها إلى جحيم لا يطاق بأفكار الغرب الانحلالية، ونظامه الرأسمالي الجشع، بل أكثر من ذلك حيث استرخصوا دماء الأبرياء من أجل الوصول لكرسي الحكم، ومناصفة الكعكة فيما بينهم، لفهمهم الخطأ بأن السياسة مجرد مراوغة ونفاق وكذب وتنفيذ لأوامر أسيادهم الغربيين، وغاب عن أذهانهم المفهوم الصحيح للسياسة وهو رعاية شؤون الناس وحفظ مصالحهم.

إن أمريكا لا تريد استقراراً للسودان، بل تسعى لتفتيته وتقسيمه إلى مزق ممزقة، وفصل جنوب السودان خير دليل، ويسير المخطط لتمزيق المتبقي في دارفور، والنيل الأزرق، وجنوب كردفان، وشرق السودان وشماله، ليسهل عليها إحكام قبضتها والاستفراد بحكم السودان لنهب خيراته ونشر مبدئها القائم على فصل الدين عن الحياة، أما كون أمريكا تريد تحولا ديمقراطيا كما يحلم المتوهمون فهذا مجرد خداع أمريكي وهي تبحث عمن يحقق لها مصالحها أيا كان، وتفضل في ذلك الدكتاتوريين، فالنظام الديمقراطي برمته قائم على الكذب والتضليل، وقد شاهدنا ما حل بمبنى الكونجرس بين أنصار ترامب وأنصار بايدن، فلتعلم أمريكا وكل ملة الكفر أن اندثار عهد الظلام والهيمنة الأمريكية قد بات وشيكاً، وأن أهل السودان قد أدركوا المخطط ويعملون للفظ الوسط السياسي المنتفع التابع للغرب المستعمر.

إن ما يريده أهل السودان هو نظام يحقق لهم العدل والقصاص من الظالمين، ومحاسبة الحكام الفاسدين، وكل من ارتكب جرما في حق البلاد والعباد، وإعطاء كل ذي حق حقه، وإنصاف المظلومين، وهذا لن يتحقق عبر أنظمة وضعية قائمة على تشريعات الغرب الكفرية، أنظمة تجعل المحاصصة والمصلحة فوق كل اعتبار، لن يتحقق ذلك إلا بنظام يستمد تشريعه من خالق الكون والإنسان والحياة، نظام من الله سبحانه وتعالى القائل: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾، ولنا في رسول الله أسوة حسنة، إذ أقام الدولة، وحول المجتمع من الانحطاط إلى الرقي وقيادة العالم ثلاثة عشر قرنا من الزمان. واليوم نستطيع القيام بذلك عندما يقوم المخلصون من الضباط في المؤسسات العسكرية بإعطاء النصرة لحزب التحرير الذي يحمل مشروع الأمة، وقد أعد لذلك عدته، وجهز رجال دولة، ودستوراً يبين شكل الدولة، وأجهزة الحكم والإدارة، ونظاماً اقتصادياً فريداً، ونظاماً اجتماعياً عفيفاً، وتربية النشء بأسس تعليم منهجي. إن نمط العيش الذي يتطلع له حزب التحرير سيحول حياة البشرية إلى حياة آمنة مطمئنة، تعيد سيرة الخلفاء الراشدين والقادة الفاتحين إن شاء الله ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية السودان

#بالخلافة_نقتلع_نفوذ_الكافر

حزب التحرير/ ولاية سوريا
إطلاق النار على المتظاهرين هو نهج الطغاة

تعقيبا على مظاهرات ريف حلب الشمالي وإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، أكد رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا الأستاذ أحمد عبد الوهاب أن: مواجهة حراك المتظاهرين بالرصاص الحي، وفزعات البلدات نصرةً لحراك عفرين، يؤكدان تشابه عقلية الإجرام ووحدة نهجه رغم تنوع من يمتهنه، ووحدة الثورة رغم مكر أعدائها لتمزيق رقعتها والتفريق بين مناطقها. وأضاف عبد الوهاب في بيان صحفي: إن تحرك الناس لرفع الظلم الواقع من المنظومة الفصائلية والشركات الربحية يدل على حيوية أبناء الأمة، وأن جذوة الثورة لا زالت متقدة في نفوسهم. موضحا: إن ما يحصل من أعمال حرق وتكسير وما نتج عنها من إطلاق رصاص وقتل، يتحمل مسؤوليته النظام التركي والمنظومة الفصائلية الذين غابت عنهم عقلية الرعاية، وسيطرت عليهم عقلية الجباية، وإن المنظومة الفصائلية المرتبطة؛ هي شريك في الضغط على الناس لكسر إرادتهم، وإلهائهم عن هدفهم الأساس المتمثل في إسقاط النظام وإقامة حكم الإسلام. وخاطب البيان المسلمين في أرض الشام المباركة بالقول: إن جميع أنواع الطاقة من بترول أو كهرباء أو غيرها مما يستعمل كوقود في البيوت أو المصانع.. لا يحل للدولة شرعاً أن تعطيه للأفراد أو الشركات، لأن هذه الطاقة هي من الملكية العامة للأمة. مضيفا: إن أنواع الظلم والإرهاق التي تحصل للناس ليس سببها فقط فساد المنظومة الفصائلية وفساد حكوماتهم، بل فساد الأنظمة والقوانين التي يسنونها، لأنها أنظمة وضعية تفصل الدين عن الدولة، ما يؤدي إلى الشقاء والحرمان، ولذلك وجب على جميع المسلمين أن يعملوا مع العاملين لتغيير الواقع الفاسد وإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. وختم البيان داعيا أهلنا الثائرين في عموم المحرر: أن يبصروا مكر أعدائهم وفخاخهم السياسية وعلى رأسها الحل السياسي القاتل ودستور الكفر الذي تهندسه أمريكا عبر أدواتها، وأن يبقوا على عهدهم في الاستمرار بثورتهم لتكون ثمرتها حكماً بالإسلام رغم أنوف كل من يبغونها عوجاً.

قادة فصائل الشام على خطا صانعيهم فساداً وإفساداً واستبداداً

بقلم: الأستاذ محمد سعيد العبود

نشأت الأنظمة العربية بعد هدم الخلافة، بدعم من دول الكفر، وكانت هذه الأنظمة أشبه ما تكون بفصائل اليوم، كمجموعات من يسمى شريف مكة الشريف حسين، أو عصابات آل سعود وغيرهم من المجموعات في البلدان العربية، الذين ارتبطوا بالدول الداعمة لهم كفرنسا وبريطانيا، أمثال عملاء السادس من أيار، الذين أعدمهم جمال باشا، وغيرهم ممن أوصلتهم إلى السلطة وحكموا بدساتير وقوانين وضعتها لهم الدول الداعمة، فما أشبه اليوم بالبارحة!

إن الفصائل المرتبطة تنفذ اليوم أجندات الداعمين وخططهم وخطواتهم نحو الحل السياسي الأمريكي المقرر على أساس جنيف والقرار ٢٢٥٤.

كما أقام قادة هذه المنظومة الفصائلية حكومات يحكمها كل فصيل على حدة، كحكومة الإنقاذ والحكومة المؤقتة، وأقام آخرون مناطق نفوذ لهم كأمراء حرب وأخذوا في التضييق على الناس بمساكنهم ومعايشهم عبر فرض الأتاوات والمكوس على المعابر والحواجز والطرقات، كل هذا لإجبار الناس على قبول الحل السياسي الأمريكي الذي يظن البعض فيه الخلاص من هذا الوضع، ولكنه سيجعل أمراء الحرب جاثمين على صدور الناس، فضلاً عن فساد هذا الحل وعجزه عن حل مشاكل الناس لأنه من وضع بشر قاصرين ومستعمرين حاقدين.

ونذكر أهلنا على أرض الشام أن قادة الفصائل قد باعوا التضحيات ورهنوا قرار الثورة للداعمين، وأقاموا إمبراطوريات مالية لهم ولأبنائهم، أما أبناء الشهداء فلا بواكي لهم، وكذلك قام هؤلاء القادة بمنع المخلصين من المجاهدين من فتح الجبهات لتحرير المناطق التي سلموها تنفيذاً لسوتشي وأستانة، وما قصة أبي خولة إلا خير دليل.

فهل ثار أهل الشام ليصلوا إلى هذا الحال من سكنى المخيمات بعيداً عن مدنهم وقراهم وبلداتهم ليقطنوا مستوطنات مزرية على الحدود التركية ليطول بهم الزمان أشبه ما يكون بالتغريبة الفلسطينية، ليكونوا عامل تغيير ديمغرافي يحفظ الأمن القومي التركي؟!

هل ثار أهل الشام ليستبدلوا بنظام علماني نظاما علمانيا آخر أو ليستبدلوا بحاكم عميل مستبد أمراء حرب مرتبطين ومستبدين يفرضون الضرائب ويقتاتون على آلام الناس ويعتقلون كل من يصدع بكلمة حق أو ينكر عليهم ظلمهم واستبدادهم؟!

إنه لحريٌّ بأهل ثورة الشام أن يدركوا أن سكوتهم على قادة الفصائل واستبدادهم بالقرار، ومتاجرتهم بقضية الثائرين، يسخط الله ودماء الشهداء التي بذلت، وسيفضي إلى قيام نظام حكم علماني يحقق هذا النظام منه مصالح الدول الداعمة وسيدتها أمريكا وأمراء الحرب، من قادة الفصائل، بينما تذهب تضحيات أبناء الثورة سدى.

ثم إنها ستكون معاناة شديدة من سوء الأوضاع ومزيداً من الفقر والمرض والجهل والعوز، في ظل حكم علماني فاسد في دولة فاشلة أشبه بلبنان والعراق واستبداد حكام كأنظمة الجور التي ثار الناس ضدها.

كما نذكر الثوار المخلصين أن قادة المنظومة الفصائلية ينسقون مع أمريكا وعملائها من الأنظمة لترتيبات الحل السياسي على مراحل، يخدعون الناس ويخدرونهم ليمرروا هذه المراحل. فلا يجوز السماح لهم أن يتصرفوا بمصير الشعب الثائر، فالسكوت عليهم منكر عظيم وإثم مبين.

لقد كانت سياسة أمريكا وعملائها من أنظمة الضرار والجوار، جعل قادة الفصائل أدوات لها لتسليمهم زمام الأمور. وقد شاهدنا كثيراً من الخطوات التي يقوم بها قادة الفصائل يخطبون فيها ود أمريكا ورضاها، ويظهرون لها الاعتدال، ويلتقون بمبعوثيها كمارتن سميث وغيره، ليؤكدوا لها إسلامهم المعتدل بل المعدل.

إن نظام أسد هو أحد عملاء أمريكا، وهي من ساعدته في قتلنا وتدمير بلادنا وتهجير أهلنا، وهي من سلطت علينا أعداءنا و"أصدقاءنا" لحماية هذا النظام المجرم حتى الآن، فكان أن دأبت على مده بأسباب الحياة. وقد أدرك قادة الفصائل ذلك، فأرادوا أن يرضوا أمريكا لتجعل منهم أدوات لها بديلاً عن نظام أسد في حفظ مصالحها وتنفيذ مشاريعها السياسية في بلادنا، وكأنهم لا يعتبرون من قصص التاريخ ونهاية الخونة والعملاء! وكأنهم يعتقدون أن النصر والحل بيد أمريكا وليس بيد الله عز وجل كما تفعل الأنظمة العميلة المستبدة. فالعميل الذي يخون أهله وثورته لا دين له إلا مصلحته، ولا ذمة له ولا ضمير، لأنه باع بدينه عرضا من الدنيا قليلاً.

إن مسايرة أمريكا أو السير في ركابها والقبول بحلها السياسي القاتل ودستورها العلماني هو جريمة بحق الدين والأمة والثورة، ومحاربة لله ولرسوله وللمؤمنين.

ونقول لأهلنا على أرض ثورة الشام المباركة إن الأمر جد خطير وشر مستطير، فتنبهوا يرحمكم الله، وإنه لا خلاص لكم من هذه المأساة إلا بالحل الإسلامي الرباني، والعمل مع العاملين عليه لإقامة حكم الإسلام خلافة راشدة على منهاج النبوة.

كما نذكرهم أيضاً أن نشوء أنظمة الجور الطاغوتية مر بمراحل الفصائلية المرتبطة التي أنتجت هذه الأنظمة الفاسدة، فهل سننتظر حتى تنتج فصائلنا من قادتها نظاماً كالأنظمة التي ثار الناس عليها ودفعوا التضحيات الجسام من دمائهم وأبنائهم للتخلص منها، أم لا بد من استبدالهم والانفضاض عنهم إلى من يصدق الله ورسوله ويخلص للأمة ودينها في قوله وعمله ومشروعه السياسي، الذي يرضي الله ورسوله، ويحقق مصالح الأمة وعزتها؟! فهل من مستجيب أو مجيب؟! ■

وفد من حزب التحرير/ ولاية السودان يلتقي حركة المستقبل للإصلاح والتنمية

ضمن لقاءات حزب التحرير بالقوى السياسية في البلاد، التقى الأربعاء الماضي ٢٠٢٢/٦/٨م وفد من حزب التحرير/ ولاية السودان بإمارة الأستاذ ناصر رضا – رئيس لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير في ولاية السودان، وعضوية كل من الأستاذ عبد الله حسين – منسق اللجنة، والأستاذ عبد القادر عبد الرحمن – عضو اللجنة، التقى بقيادة حركة المستقبل للإصلاح والتنمية، وكان في استقبال الوفد د. ناجي مصطفى – الأمين السياسي، والأستاذ محمد حمدان أبو عنجة – المدير التنفيذي، والأستاذ مصعب محمد عثمان – الأمين العام بولاية الخرطوم. تحدث د. ناجي عن تكوين حركة الإصلاح والتنمية، والدواعي والظروف، حيث تكونت في العام ٢٠١٩م بعد اعتصام القيادة العامة. كما تحدث الأستاذ ناصر معرّفاً بحزب التحرير، وعمله في إنهاض الأمة بعد دراسة عميقة قام بها الحزب، ووصل إلى أن المشكلة التي تعاني منها الأمة الإسلامية، والسودان جزء منها، هي غياب الإسلام في دولته الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وأن الأزمة تكمن في تطبيق الأنظمة الرأسمالية الغربية في الحكم وفي الاقتصاد والاجتماع وغيرها، فوصل بنا الحال إلى هذا الدرك الذي يعيشه أهل السودان. أدى هذا الحال إلى أن تأتي المنظمات الكفرية: من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والإيقاد، لتتدخل في شؤون البلاد، وتشرف على وضع الحلول للمشاكل والأزمات التي تعاني منها البلاد، والتي لن تزيدها إلا تعقيداً. وفي الختام أكد الوفد والحركة على تواصل اللقاءات والزيارات لمزيد من بلورة القضايا المطروحة في الساحة السياسية.

التمديد لبعثة يونيتامس سنة أخرى وصايةٌ صريحة للدول الاستعمارية على السودان

أكد الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان الأستاذ إبراهيم عثمان (أبو خليل): أن تمديد مجلس الأمن لبعثة يونيتامس يعني سنة أخرى من وصاية الدول الاستعمارية الصريحة على البلاد، ورفدها بالأدوات الإقليمية، لفك الاشتباك بين أدوات الاستعمار الدولي: العسكر المدعومين من الاستعمار الحديث: أمريكا، وبين المدنيين العلمانيين المرتبطين بالاستعمار القديم: بريطانيا. وازاء هذا التمديد، واقتباساً من مشروع دستور دولة الخلافة، أكد أبو خليل في بيان صحفي على الحقائق الآتية: أولاً: حرم الإسلام أن يكون للكافرين على المؤمنين سَبِيلاً. ثانياً: المنظمات التي تقوم على غير أساس الإسلام، أو تطبق أحكاماً غير أحكام الإسلام، لا يجوز للدولة أن تشترك فيها، لأنها تقوم على الأساس الرأسمالي العلماني؛ علاوة على أنها أداة في يد الدول الكبرى ولا سيما أمريكا. ثالثاً: لا يجوز لأي فرد، أو جماعة، أن تكون لهم علاقة بأي دولة من الدول الأجنبية مطلقاً. وختم البيان مؤكدا: إن هذه الدويلات الوطنية الوظيفية، التي أنشأها الكافر المستعمر في بلاد المسلمين، وهذا الوسط السياسي العميل، لن ينهضوا بأمتنا، وإنما الذي يقوم بذلك هو دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي ستقطع دابر الكافرين، وتقتلع نفوذهم، وتقيم العدل، وترعى شئون الأمة بأحكام رب العالمين.

تتمة: موجة الغلاء الكبيرة في الأردن

القروض الشخصية. العربي الجديد، ٢٠٢٢/٥/١٣)، وهكذا تبع البنك المركزي الأردني قرار البنك الفيدرالي الأمريكي لتجد شريحة من الأردنيين وبشكل مفاجئ أن الفائدة الربوية قد ارتفعت على قروضهم السابقة في البنوك التجارية وأن أقساطهم الربوية التي يجب تسديدها قد ارتفعت!

رابعاً: يضاف إلى ذلك أن الدولة قد أرهقت الشعب الأردني بالقروض، فقد زادت ديون الدولة في الأردن (وفق أحدث بيانات للبنك المركزي الأردني في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي بمقدار ٢,٣٢ مليار دينار ليصل إلى ٣٥,٣٥ مليار دينار مشكلاً ما نسبته ١١٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٣٣,٠٣ مليار دينار في نهاية العام ٢٠٢٠، وبما نسبته ١٠٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الفترة... العربي الجديد ٢٠٢٢/٠١/١٦) أي أن الدين الإجمالي نحو٥٠ مليار دولار... وهي ديون داخلية من البنوك الأردنية وديون خارجية، وبناءً على المعلومات التي أوردها المصدر السابق نفسه فإن الأردن يدفع ما يزيد عن ٢,٧ مليار دولار سنوياً من الضرائب التي تحصلها الدولة خدمة لهذه الديون (ربا)، وهذا رقم كبير ويمثل ٣٧٪ من قيمة الضرائب السنوية التي تجمعها الدولة من المواطنين الأردنيين، فبحسب صحيفة إندبندنت عربي، ٢٠٢٢/١/١٢: (يشكو الأردنيون من ارتفاع مضطرد في حجم الضرائب والرسوم المفروضة عليهم في السنوات الأخيرة، إذ بات يستحوذ على معظم مداخيلهم. ويصف الأردنيون بلادهم بأنها الأكثر فرضاً للضرائب في المنطقة، إذ تبلغ نسبة الضرائب على بعض السلع والخدمات، مثل السيارات والمحروقات، أكثر من ٧٠ في المئة، بينما يذهب ربع دخل الأردنيين لدفع الضرائب...). وبهذا يتضح بأن الدولة في الأردن تعمل على تجريد الاقتصاد الأردني من الأموال الضرورية للنمو الاقتصادي وتدفعها ربا لقروضها الخارجية والداخلية، فتزيد المؤسسات الاقتصادية رهقاً وتزيد من إرهاق المواطن الأردني الذي يدفع الضريبة عند كل عملية شراء، سواء أصغرت أم كبرت، بمعنى أن ثمرة الضرائب المتجمعة في الدولة تذهب هباءً منثوراً خاصة للمقرضين الخارجيين دون أن يستفيد منها الشعب، إذ لا يلمس المواطن في الأردن الخدمات الرعوية التي يجب أن تقدمها الدولة بعد جمعها للضرائب، ليس هذا فحسب بل إن الدولة زيادة في التضليل تتذرع بأن اللاجئين السوريين هم من أسباب ضعف الاقتصاد، وعدم نموه، وهذا كله لذر الرماد في العيون، فإن اللاجئين السوريين لو أرادت الدولة في الأردن الاستفادة منهم لدعم الاقتصاد لكانوا عاملاً مهماً في النمو الاقتصادي كما فعلت غيرها من الدول كألمانيا مثلاً حيث حرصت على أخذهم والاستفادة منهم، ولكن الدولة في الأردن حشرت معظمهم في مخيمات مغلقة وكأنهم سجناء!

خامساً: ومن الأسباب ذات العلاقة أن أسساً حيوية لمعاش الناس في الأردن قد جعلها النظام بيد يهود، فهو يستورد منهم المياه:

١- (وقال مسؤول أردني إن إسرائيل "تمنح" الأردن ٣٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا بموجب معاهدة السلام الموقعة بين البلدين في ١٩٩٤. بي بي سي، ٢٠٢١/٧/٩) وينحدر منسوب نهر الأردن لدرجة الجفاف بسبب موافقة النظام الأردني على أن ينهب اليهود نهر الأردن من ينابيعه العلوية فيما تخضع مياه الأردنيين لرضا كيان يهود الذي يعطي ويمنع ويزيد وينقص، (ونُقل عن مسؤول إسرائيلي قوله إن الاتفاق الأردني الإسرائيلي سيضاعف عمليا كمية المياه التي ستزود إسرائيل الأردن بها هذا العام - خلال الفترة من مايو/أيار ٢٠٢١ إلى مايو/أيار ٢٠٢٢. وزودت إسرائيل الأردن بالفعل بـ٥٠ مليون متر مكعب حتى الآن، حسب المسؤول الإسرائيلي. بي بي سي، ٢٠٢١/٧/٩). وأما أسعار المياه التي "يستوردها" الأردن من كيان يهود فإنها في العادة طي الكتمان نظراً لفظاعتها والفساد الظاهر فيها إلا أن بعض الأخبار تتسرب بأن تلك الأسعار تصل إلى ٤٠ سنتاً أمريكياً لكل متر مكعب يضاف إليها أسعار باهظة للضخ والتكرير تصل لـ٢٢ سنتاً للمتر المكعب الواحد (الجزيرة نت، ٢٠١١/٦/٦) لتصبح المياه وفق هذه الأسعار واحدة من المعوقات الكبرى للاقتصاد بعد أن سلمت الحكومة نفسها وشعبها لكيان يهود ليأخذ مياه نهر الأردن النقية ويعطي الأردن مياهاً مشكوكاً في نقاوتها.

٢- وكذلك فقد عمد النظام الأردني إلى ربط الأردن بالغاز من كيان يهود بعد أن كان يأخذه من دول الخليج، وكأن الأردن كان بانتظار اكتشافات يهود للغاز الطبيعي شرقي المتوسط، فمزق عرى اتفاقياته مع دول الخليج ونسجها مع يهود، (وتنص الاتفاقية "الأردنية/الإسرائيلية" حول استيراد الغاز على تزويد الأردن بنحو ٤٥ مليار متر مكعب من الغاز على مدار ١٥ عاما، اعتبارا من يناير ٢٠٢٠. تأتي هذه الاتفاقية وسط توتر سياسي بين إسرائيل والأردن ومعارضة شعبية وبرلمانية لهذا الاتفاق. إندبندنت عربي، ٢٠٢٠/١/١).

ومع ذلك فقد عقدت رغم التوتر والمعارضة!

سادساً: وبهذه الأمور أعلاه تتضح الأسباب الحقيقية لتدهور الاقتصاد الأردني، الذي وصلت نسبة البطالة فيه ٤٢٪ (إندبندنت عربي، ٢٠١٩/٣/١)، وأن الأقوال عن الإصلاح الاقتصادي خالية من الأفعال خاصة وأن الفساد الحكومي يزيد في هدر المال واستنزافه! وهذا التدهور الاقتصادي المستمر في الأردن هو عين السياسة الاقتصادية التي تأمر بها دول الكفر أمريكا وبريطانيا الأردن للسير فيها، وعين ما يطلبه صندوق النقد الدولي من الأردن، وهذه السياسة مستمرة، حتى إذا ما خشيت هذه الدول أن يثور الناس ضد النظام ألقت إليه ببعض المساعدات، ومن تلك المساعدات بعض الهبات التي يقدمها صندوق النقد الدولي لتخفيف أعباء خدمة الديون، أي لسداد فوائد القروض الربوية التي اقترضتها الدولة في الأردن، ومن أنواع تلك المساعدات أيضاً أن بريطانيا قد جمعت أكثر من ٦٠ دولة و٤٥٠ مؤسسة مالية في مؤتمر دولي عقد في لندن لدعم الاقتصاد الأردني، شاركت فيه الحكومة الأردنية بمعظم وزرائها... (إندبندنت عربي، ٢٠١٩/٣/١). ولكن هذه المساعدات كلها موجهة لمنع ثورة الأمة لاسترجاع حقوقها.

سابعاً: وهكذا تتضح الأسباب الكامنة وراء موجة الغلاء الحالية التي تعصف بالشعب الأردني، فهذه هي الأسباب الرئيسية والحقيقية التي تقف خلف موجة الغلاء هذه، وأما الأسباب الأخرى لموجة الغلاء العالمية التي تضج بها وسائل الإعلام عبر العالم من جائحة كورونا، وكذلك الأسباب المتعلقة بالحرب الروسية في أوكرانيا، فهي وإن كان لها تأثير اقتصادي... إلا أن هذه يمكن القضاء عليها أو التخفيف منها إذا تمت معالجة أسباب الخلل الاقتصادي المبينة أعلاه معالجة صحيحة وفق أحكام الشرع، وإلا فستزداد البلاد شقاء والأسعار غلاء وصدق الله ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾، ويستمر ذلك إلى أن تحسم الأمة أمرها، وتعقد قلبها على عقيدتها، فتمسك بحبل الله، وتولي قيادتها للمخلصين الواعين من أبنائها، وتسقط سياسة الدول الكبرى بإسقاط عملائها، وتقيم خلافتها الراشدة على منهاج النبوة، فتملأ الأرض عدلاً ورخاءً، وعندها تنقلب حياتها عزّة بعد ذل، ورخاءً بعد فقر، وتمكيناً بعد خضوع وتبعية ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ ■

السابع من ذي القعدة ١٤٤٣هـ
٢٠٢٢/٦/٦م

تتمة كلمة العدد: حكام الخليج سباقون في التطبيع مع كيان يهود

وخوفا، فتراهم حينما كان في السلطة قد استغل حكام الخليج أبشع استغلال؛ نهب الأموال وأجبرهم على تقديم مئات المليارات قرابين بين يديه، ثم بدأ بهم حلقات التطبيع العلنية مع كيان يهود في الاتفاق الذي سمي اتفاق "أبراهام" وجرهم جرّاً نحو التطبيع وتنفيذ مخططاته في الشرق الأوسط، ثم جاء بايدن وواصل المشوار، فكان دور الإمارات الوقح في التطبيع مع كيان يهود، ودور قطر في التحكم بغزة وفصائل المقاومة وقيادات غزة، وكانت المغازلة والزيارات والتطبيع شبه العلني مع حكام السعودية، والتطبيع العلني مع البحرين، والتسريبات المتكررة عن العلاقات والزيارات مع سلطنة عمان، وهكذا والحبل على الجرار، فقد أصبح لحكام الخليج الدور الريادي في التطبيع وتنفيذ مشاريع أمريكا ويهود في المنطقة.

والمحصلة أن حكام الخليج كما باقي حكام المنطقة؛ حكام مصر والأردن وتركيا والمغرب وتونس، كلهم أجراء شطرنج بيد قوى الاستعمار الغربي، والغرب بقيادة أمريكا قد حسم قراره منذ عقود بضرورة تمكين يهود في الأرض المباركة وتهيئة الأجواء والعلاقات لضمان أمنه وبقائه في خاصرة الأمة الإسلامية، ولذلك ترى الحكام يتقاطرون إلى تقديم مراسم الولاء والطاعة للغرب حينما يطلبهم لذلك، فيطبعون ويقيمون العلاقات ويروجون لمشاريع التفريط ومخططات التقسيم والتقزيم، ويمتنعون عن أدنى مواقف الإزعاج أو التنغيص على الاستعمار وكيان يهود، ولذلك رأينا مؤخرا كيف أن حتى عبارات شجبهم وبيانات استنكارهم باتت مضبوطة وبالحد الأدنى وفي الوقت الضائع، لأنهم قلبا وقالبا مع يهود والغرب. أما فلسطين بقدسها وأقصاها فهي تتوق للتحرير وليوم نصر وعزة لا تكون إلا على أيدي جيوش الأمة وقواها المخلصة، ولقد بات يقض مضاجع يهود والاستعمار نداء أهل فلسطين للأمة وجيوشها واستنفارهم ليل نهار ليهبوا لمعركة التحرير، وإن ذلك لكائن قريبا بإذن الله ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين)

الصادق بلعيد وهيئته أبواق لائكية صدئة

بقلم: الأستاذ خبيب كرباكة*

لقد جاهر الصادق بلعيد الذي عينه الرئيس قيس سعيّد منسقا للهيئة الاستشارية لإعداد دستور جديد بعدائه اللئيم للإسلام، ففي تحدٍّ صارخ لمشاعر المسلمين في تونس، يعلن بكل صفاقة بأن مشروع الدستور الجديد لن ينص على الإسلام دينا للدولة كما كان الحال في الدساتير الوضعية السابقة، متجاوزا أسياده اللئام في تحدي الإسلام والمسلمين.

وفي مقابلة مع وكالة فرانس برس، قال: "ثمانون بالمائة من التونسيين ضد التطرف وضد توظيف الدين من أجل أهداف سياسية. وهذا ما سنفعله تحديداً وسنقوم بكل بساطة بتعديل الصيغة الحالية للفصل الأول".

وفي رده على سؤال ما إذا كان ذلك يعني أن الدستور الجديد لن يتضمن ذكراً للإسلام كمرجعية، أجاب بلعيد "لن يكون هناك". ولفت بلعيد إلى أن "هناك إمكانية محو الفصل الأول في صيغته الحالية".

ويرى بلعيد أن عدم ذكر الإسلام في الدستور الجديد الهدف منه محاربة الأحزاب السياسية على غرار النهضة.

كما صرح بالقول: "إذا تم توظيف الدين من أجل التطرف السياسي فسنمنع ذلك"، وأضاف: "لدينا أحزاب سياسية أياديها متسخة، أيها الديمقراطيون الفرنسيون والأوروبيون شئتم أم أبيتم، فنحن لا نقبل بأشخاص وسخين في ديمقراطيتنا". (شمس أف أم)

بداية: هل هناك من يصدق في تونس اليوم أن حذف كلمة الإسلام من الدستور أو إبقاءها سيغير من الأمر شيئا؟!

هل الصيغة الحالية للفصل الأول من الدستور والمأخوذة من الدساتير التي سبقته وعبارة الإسلام المسقطة فيه تعني أن هناك فرقا بين الدساتير الوضعية السابقة والدستور الجديد، سوى أنهم مشتركون في إقصاء الإسلام من الحياة وإبعاده عن الحكم، وأنهم يسارعون بإسقاط أقنعتهم ليكشفوا عن حقيقة محاربتهم للإسلام وسعيهم للحيلولة دون عودته؟!

إن الفصل الأول الذي ينص على أن "تونس دولة حرة.... الإسلام دينها..."، لم يجعل للإسلام أثرا في الدولة والمجتمع، فدساتير دولة الحداثة كانت ولا زالت حربا على الإسلام وأحكامه، لا فرق بين دستور ١٩٥٩ ودستور ٢٠١٤، أو مراسيم الرئيس قيس سعيد، فكلها تنبع من مشكاة الأنظمة الوضعية التي تحكم بالكفر.

فبعد عقود من الحرب على الإسلام في تونس وفصله عن الحكم والتشريع والقانون، وفرض دساتير علمانية من خلال نظامي بورقيبة وبن علي، ثم من خلال نظام الترافق الديمقراطي المغشوش بعد الثورة، يطلّ علينا أحد خبراء القانون الوضعي ممّن تنكّروا للتشريع الإسلامي وأقبلوا على المنتوجات الفكرية الغربية الفاسدة، ليعلمنا بأن الشعب الذي ثار ضد نظام بن علي، صار يريد تغييب ذكر الإسلام من الدستور!

والواضح اليوم أن إلغاء منسق الهيئة ذكر الإسلام كمرجعية شكلية للدولة، يكشف عن مواصلة حكام تونس للمسار التغريبي الكالح الذي يهدف لإرضاء فرنسا الحاقدة على الإسلام وربط تونس بذيول المستعمر.

لقد تقرّح بلعيد بحقده الدفين لكل نفس إسلامي عندما أعلن أن الهدف هو التصدي للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، دون أن يدرك هذا المهزوم أن دعوة المسلمين في بلدهم الإسلامي لتطبيق الإسلام هو الحالة الطبيعية والبديهية التي تقر بها العقول السليمة، أما المضبوعون بالثقافة الغربية فهم حالة طارئة، مسقطة، لفظتهم الأمة وستكنس وجودهم عندما تسترجع سلطانها وتملك أمرها، قريبا بإذن الله.

فبعد قيام الثورات التي تفجرت في وجه هذه الأنظمة التي تستند إلى الفكر الغربي الرأسمالي والى العلمانية البائسة والديمقراطية الفاشلة، صار الإبقاء على إقصاء الإسلام من الحياة مهمّة الحكام الخدام لسياسات الاستعمار في بلادنا.

ثم إنه لم يعد لمثل هذه الأبواق اللائكية الصدئة من فكر تواجه به المشروع الحضاري الإسلامي وبدائله التشريعية والسياسية والاقتصادية، ولذلك فإن أسهل سلاح يشهره أصحابها بعد الانسحاب من الصراع الفكري هو سلاح التخويف من عودة الإسلام إلى الحكم والتشريع والقانون... طمعا في عزل الحزب السياسي الذي نذر نفسه لتحقيق هذه الغاية بعون الله سبحانه وتعالى، مع أنه يتقدم بخطاً حثيثة في الأوساط الشعبية والأوساط النخبوية.

وقد قام حزب التحرير بإخراج مشروع دستور دولة الخلافة مشروعا متناسقا، بارع الصياغة متكامل الأركان، مناديا الأمة الإسلامية أن تعمل على وضعه موضع التطبيق، وأن تصرخ في وجه هؤلاء المضبوعين الذين سموا أنفسهم هيئة استشارية لإعداد دستور جديد، لتقول لهم الأمة: إعداد ماذا؟! دستور علماني جديد؟! فهل نحن أمّة سنخضع لكم من جديد ولدساتيركم العلمانية البائسة؟! وهل نحن أمة وليدة اليوم ليس لها نظام تريد أن تؤسس لنفسها مكانا تحت الشمس فتستعين بأبواق اللائكية؟!

إننا أمة عريقة في التاريخ حملت الخير للبشرية طوال قرون، ولدينا اليوم ما نقدمه للعالم لنخرجه من حالة التخبط والضياع والقهر، فالإسلام العظيم بيّن منهجية التشريع وحدد مصادرها في كتاب الله سبحانه وسنة رسوله الكريم ﷺ، وضبط النظام السياسي، وجعله قائما على أساس الرعاية، وليس على أساس المناورة والخداع للوصول إلى المناصب، فيكون دستورا تبين مواده الاقتصادية كيفية رعاية شؤون المال أي السياسة الاقتصادية حيث وضع الإسلام الإصبع على مكمن الداء في المجتمع فعالجه، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾، فسن أحكاما تحول دون تركز المال في يد فئة قليلة في المجتمع، دستورا يحدد السياسة الخارجية بشكل يجعل السيادة للإسلام ويؤسس لدولة عظيمة تجمع كل المسلمين، وتحمل الخير للبشرية جمعاء، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾.

وحزب التحرير يقدم للأمة مشروع دستور جاهز للتطبيق وفيه حل لجميع الأزمات ولسان حاله يقول لهؤلاء الحكام والمضبوعين بالغرب وبثقافته وقوانينه ودساتيره، لا تُتعبوا أنفسكم بالتسول على عتبات الغرب الكافر، والخلافة قائمة قريبا بإذن الله عز وجل، فالحكم الجبري أوشك أن يرتحل مدبرا؛ والخلافة الراشدة على منهاج النبوة قد تجلت تباشير فجرها وهي مقبلة؛ ولن يتمكن الحاقدون أن يمنعوا إقامتها رغم عظم كيدهم.

إنها الدولة التي سينعم رعاياها بعدل الإسلام وحسن رعايته، لأنه سيطبق كما طبق في عهد الخلفاء الراشدين، وستحمل نور الإسلام وتنقذ البشرية جمعاء من جشع الرأسمالية وظلمها وإجرامها؛ ليظهر دين الله على الدين كله؛ وعلى رأسه الرأسمالية العفنة، قال رسول الله ﷺ: «لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلَا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْتَ مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ بِذُلِّ ذَلِيلٍ؛ عِزًّا يُعِزُّ اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ، وَذُلًّا يُذِلُّ اللَّهُ بِهِ الْكُفْرَ» ■

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

من يوقف جرائم الأمم المتحدة في اليمن؟

بقلم: المهندس شفيق خميس – ولاية اليمن

يعد تأسيس عصبة الأمم النصرانية الأوروبية في ويستفاليا ١٦٤٨م، لإيقاف الحرب الدائرة فيما بين مذاهبها المختلفة منذ ثلاثين سنة، ووصف نفسها بالجماعة الدولية أو بالأسرة الدولية، يُعَدّ الكارثة التي يعاني منها العالم اليوم، لأنها نقلت الصراع المحصور فيما بينها، إلى الصراع على العالم والتزاحم للتحكم فيه. ولم يغير من سلوك دولها إخفاء صفة النصرانية، وإطلاق اسم عصبة الأمم في العام ١٩١٩م، بعد ضم دول آسيوية ليست نصرانية إليها، وفي الأخير تغيير جلدها للمرة الثانية، وتشكيل الأمم المتحدة في نيويورك في ١٩٤٥م. إن كل الحروب المحلية التي دارت وتدور في العالم، يقف وراءها أعضاء الأمم المتحدة، للسيطرة السياسية عليه، ونهب خيراته. فمن بين ضحايا صراعات بريطانيا وأمريكا المتنافستين على ثروات الكونغو المعدنية الأمين العام للأمم المتحدة السويدي داغ همرشلد في ١٩٦١م بتحطم طائرته في زامبيا.

لتفوق أمريكا عسكريا واقتصادياً على أوروبا، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اتخذت أمريكا من الأمم المتحدة أداة من أدواتها في السياسة الخارجية، لتتمكن من خلالها من وضع قدمها محل أقدام الاستعمار القديم حول العالم. وفيما كانت قوات علي صالح تقترب من مدينة عدن في حرب صيف ١٩٩٤م، كان يتم تجهيز الأخضر الإبراهيمي ليكون المبعوث الأممي إلى اليمن في تلك الحرب، تحت شعار أطلقته إدارة بوش الأب (عدن خط أحمر) لولا أن قوات علي صالح داهمت عدن ودخلتها في ٧ تموز/يوليو ١٩٩٤م، لتنهي مهمة الأخضر الإبراهيمي، ولتقضي بذلك على آمال أمريكا في الدخول إلى اليمن.

توجد الأمم المتحدة حيث توجد الحروب لتوجيهها بحسب سياسة أعضائها المتصارعين، وإن كان المكان خالياً من الحرب، فيقع عليها إشعال نار الحرب، لبيع أسلحتها، ولإزهاق أكبر عدد من الأنفس، كما حدث في رواندا وبوروندي.

تلخصت مهمة مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر بزياراته المتتالية إلى اليمن خلال ثلاث سنوات - منتهزة قيام ثورة ١١ شباط/فبراير ٢٠١١م - في إشعال فتيل الحرب من صعدة وعمران وصنعاء، وبقية أرجاء البلاد. وما إن اشتعل فتيل الحرب حتى قدم استقالته. فانتقلت الأمم المتحدة إلى المرحلة الثانية وهي إدارة الحرب، بالاتجاه الذي يتمم ما بدأه جمال بن عمر، في إيجاد موطئ قدم لأمريكا ولو في جزء من اليمن. لقد أدخلت الأمم المتحدة اليمن تحت البند السابع، كي تشرعن التدخل العسكري فيه، حين اندلاع المواجهات العسكرية فيه بحجة إيجاد السلام والحفاظ على الأمن.

ومع أن الحرب في اليمن صنيعة دولتين أعضاء في الأمم المتحدة من أصحاب الفيتو، إلا أن تلك الدولتين لا تتحدثان عن أعداد القتلى والجرحى في الحرب الدائرة في اليمن، وتتحدثان عن تدهور الاقتصاد، والجوعى والمرضى ونقص الغذاء والدواء وتبحثان في كيفية إيصال المعونات إليهم، عبر برنامج الغذاء العالمي وحصص الغذاء، وبرامج منظمة الصحة العالمية في تشغيل المستشفيات والقيام بإيصال الأدوية، ومنظمة الأمومة والطفولة "يونيسيف" واستمرار برامج تنظيم الأسرة وتحديد النسل والتطعيم، ومنظمة الأغذية والزراعة "الفاو" في القضاء على البذور الأصلية المحلية، وإيصال البذور المعدلة وراثياً عبر الحدود، لتتمكن الدولتان الاستعماريتان المتصارعتان في اليمن من العمل على الأرض تحت غطاء الأمم المتحدة، وتتواجدا في مناطق القتال، ولتظهرا بمظهر الإنسانية، رغم سفكهما الظاهر لدماء الناس في جبهات القتال وفي المدن، وصراعهما فيما بينهما في الإمساك بالاقتصاد المتدهور في اليمن، سواء بقروض البنك وصندوق النقد الدوليين، أو بأذرعهما المتعددة من المنظمات الدولية التي انتشرت في اليمن خلال سنين الحرب كانتشار النار في الهشيم.

لم تكتف الأمم المتحدة بإشعال الحرب في اليمن وإراقة دماء مئات الآلاف من أهله بين قتيل وجريح، في تغليب مصالح أعضائها المتصارعين عليه، بل أخطر من ذلك بأن دفعت أهله إلى ترك التحاكم بالإسلام، والتحاكم إلى الطاغوت الذي يعبر عن تحقيق مصالح طرفي الصراع الدولي على اليمن. بدأ هذا التحاكم إلى الطاغوت في جلسات الحوار في فندق موفنبيك بصنعاء بقيادة جمال بن عمر، تبعتها مؤتمرات جنيف وستكهولم، مروراً بالكويت وانتهاء بعمّان التي يقود المباحثات فيها هانس غروندبيرغ، وقد نهانا الله عن التحاكم إلى الطاغوت. قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾.

لقد تعاقب على اليمن أثناء الحرب منذ ثماني سنوات أربعة مبعوثين يمثلون طرفي الصراع الدوليين في اليمن: بريطانيا صاحبة النفوذ السياسي القديم فيه، وأمريكا الزاحفة لتستبدل به نفوذها. إن من المفترض فيمن يذهب لحل النزاعات ووقف الحروب أن يطفئ شرارة الحرب، ويحسم الأمر سريعاً، ولا تطول مهمته لسنوات، وأن يوقف إمداد أطراف الحرب بالسلاح، لا أن يتواصل تزويدها بالسلاح لسنوات، واختلاق مختلف الأعذار التي مؤداها ضمان وصول السلاح لها! فهل يكتفي أهل اليمن بما حل بهم من مآسٍ طوال ثماني سنوات، تضاف إلى عقود الحرب السابقة، ليرجعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم؟! قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾. إن دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة هي السبيل الوحيد لعودة الحكم بالإسلام، وإخراج أهل اليمن مما هم فيه، فليكونوا مع العاملين لإقامتها ■

الإمارات والأنظمة القائمة في بلادنا تقف في خندق واحد مع أردل أعدائنا!

كشفت "القناة ١٢" العبرية أن جيش كيان يهود نشر منظومة رادارية في مناطق بالشرق الأوسط بما فيها الإمارات والبحرين ضمن رؤية للتعاون المشترك في مواجهة تهديدات إيران الصاروخية وخلق منظومة للإنذار المبكر، فيما طرح أعضاء في الكونغرس الأمريكي مشروع قانون يقضي بأن تسعى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) إلى دمج الدفاعات الجوية لكيان يهود ودول عربية. وجاءت هذه التطورات بالتزامن مع زيارة أجراها رئيس وزراء يهود نفتالي بينيت الخميس إلى محمية الإمارات تلبية لدعوة من رئيسها محمد بن زايد. هذا وقد أكد تعليق صحفي نشره المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين على مواقعه: أن ازدياد وتيرة الزيارات التطبيعية بين كيان يهود وحكام الإمارات وغيرهم من الأنظمة الحاكمة في بلادنا، تأتي لتكرس حقيقة وقوف تلك الأنظمة في خندق كيان يهود وفي صف أعداء الأمة الإسلامية، ولفت التعليق: أن مصالح المستعمرين الغربيين الذين أوجدوا كيان يهود ونصبوا طبقة الحكام في بلادنا على دويلات سايكس بيكو وجعلوهم رديفا لكيان يهود، تقتضي التنسيق الدائم بين كيان مغتصب وحكام ينفذون مؤامرات المستعمرين في بلادنا! وأضاف التعليق: يقوم الحكام الخونة ورديفهم في النشأة والأهداف بالتآمر والتنسيق الحثيث لمحاربة الأمة ومنع وحدتها في دولة الخلافة الجامعة، فالتهديد بالنسبة لهم واحد وعروشهم وكياناتهم المصطنعة مهددة من الأمة في ظل سعيها الحثيث لاستعادة سلطانها المسلوب بإقامة الخلافة على منهاج النبوة، فلا عجب من زيادة وتيرة اجتماعاتهم وزياراتهم. وختم التعليق مشددا: إن الزيارات التطبيعية مع الإمارات وغيرها من الأنظمة العميلة لا تزيد الحكام إلا تحدياً لثوابت الأمة، فتصب الزيت على نار الغضب المعتمر عليهم ليتفجر ذلك الغضب في وجههم ليقتلعهم ويعيد للأمة دولتها الجامعة فتنطلق لتقتلع كيان يهود وكل أدوات الغرب من بلادنا، وقد آن لقادة الجيوش أن يتحركوا من فورهم لتخليص الأمة من هؤلاء الخونة وغرس الصليبيين في بلادنا ويقيموها خلافة على منهاج النبوة.

الفرق بين الدول العلمانية المصطنعة وبين دولة الخلافة على منهاج النبوة

إن ما نراه من تطبيع مذل من الأنظمة القائمة في بلاد المسلمين، ومن خذلان للأمة وقضاياها، والانبطاح أمام أعدائها واتخاذهم أولياء، إنما هو نتيجة طبيعية لوجود تلك الأنظمة العلمانية عقب هدم الخلافة التي حافظت على فلسطين وحفظتها كما يحفظ العضو من الجسد، ولئن كان جاويش أوغلو يمثل نظام تركيا العلمانية عندما يأتي إلى فلسطين ذليلا تحت حراب الاحتلال وخاذلا لها ومطبعا، إلا أن المسلمين في تركيا والجيش التركي يتوقون للعزة ومواقف العزة، يتوقون للجهاد في سبيل الله وتحرير المسجد الأقصى مثل العريف حسن الإغدرلي آخر جنود الحامية العسكرية العثمانية الذي مات مرابطاً محافظاً على واجبه في المسجد الأقصى، وهذا يمثل الفرق بين الدول العلمانية المصطنعة وبين دولة الخلافة، القائمة قريبا بإذن الله لتزيل أنظمة التطبيع وتزيل كيان يهود الهش وتريح الدنيا من شروره، يقول تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ۝ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾.

إساءة الهندوس للنبي ﷺ كعدوان يهود على مسراه سببها جبن حكام المسلمين وتخاذلهم

تعقيبا على نشر الناطق الرسمي باسم الحزب الحاكم في الهند تغريدة تطاول فيها على مقام رسول الله ﷺ، أكد بيان صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين: إن هذه الإساءة من قيادات ذلك الحزب ليست فلتة لسان، وإنما هي جزء من سياسات التحريض المستمرة على الإسلام والمسلمين التي يقوم بها الهندوس وحزبهم الحاكم الحاقد. مضيفا: إن هذا التطاول على عقيدة المسلمين إنما هو حلقة من سلسلة مستمرة من العدوان على الإسلام وأهله باتت تتجاوز كل الخطوط الحمر، فها هو كيان يهود يستبيح أرض فلسطين وقدسها ومقدساتها، وها هم المشركون من البوذيين يبيدون الروهينجا، وكذلك يفعل الملاحدة في الصين بالمسلمين الإيغور. وخاطب البيان المسلمين بالقول: إن هذه الحالة المستمرة والمتصاعدة من الإساءة تجاه الإسلام يتحمل وزرها حكام المسلمين في أنظمة العار قبل غيرهم، لأنهم هم أول من شن الحرب على الإسلام وأحكامه حين عطلوا شرع الله، ورضوا بأن يكونوا عملاء ومطايا للغرب الكافر المستعمر. وإن هذا العدوان ما كانوا ليجرؤوا عليه إلا لما خبروه من خيانة حكام المسلمين جميعا وتخاذلهم. وختم البيان بالقول: لقد جلب هؤلاء الحكام بجبنهم المهانة للأمة حتى فقدت هيبتها، وهانت على أعدائها، مع أن الأمة الإسلامية لديها القوة والبأس، بما يكفي ويزيد لردع عدوها، ولكنها مكبلة بفعل حكامها، ولذلك فإن مجرد الغضب من التطاول على الإسلام ومقدساته لا يكفي، ما لم يتحول ذلك الغضب إلى غضبة لله، تبدأ باجتثاث هؤلاء الحكام الجبناء المتآمرين، وتقيم خلافتها لتعود من خلالها خير أمة أخرجت للناس.